IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[إدارة المخاطر المصرفية في اطار مقررات لجنة بازل I,II,III]

[بحث مستل من اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية]

إعداد الباحثان:

[امينة عبد الاله حلبوص]

[الجامعة التقنية الوسطى – معهد الادارة /الرصافة – قسم التقنيات المالية والمصرفية – العراق]

[أ.د. حسين جواد كاظم]

[استاذ– جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد – قسم العلوم المالية والمصرفية – العراق]

ملخص الدراسة:

يهدف البحث الى التعريف بوظيفة أدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية. تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض لموضوع من حيث انواع المخاطر واساليب ادارتها وحسب ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازلI,II,III والتعديلات التي طرأت على تلك الاتفاقيات ، وخلص البحث الى ان لجنة بازل وضعت طرق سليمة لقياس وإدارة المخاطر في حال تطبيقها فإن المصارف ستقي نفسها من الصدمات , وان ما حصل من تعديل لهذه الاتفاقية كان بغرض جعل القطاع المصرفي اكثر صلابة في مواجهة الازمات. واوصا الباحثان بدعم وتطوير تطبيقات بازل في الصناعة المصرفية كونها الخيار الأكثر فعالية وضرورة حاسمة للمصارف لمواصلة أنشطتها بطريقة سليمة .

الكلمات المفتاحية: الخطر, المخاطر المصرفية, ادارة المخاطر, المصارف التجارية, لجنة بازل,مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, المخاطر التشغيلية

IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[Banking Risk Management According to Basel I, II, and III Framework

Prepared by:

[Ameena Abdulelah Halboos]

[Technical University Middle- Institute of Administration- Rusafa-Department of Financial and Banking Technology]

[Peofessor (PHD) Hussein J.Kadhum]

[University of Basrah- Collage of Admistration and Economics- Finance and Banking Department]

Abstract:

The research aims to determine the function of banking risk management according to the decisions of the Basel Committee on Banking Supervision. The descriptive approach was used to review a topic in terms of the types of risks and ways to manage them, according to Basel I, II and III agreements and its amendments. The research concluded that the Basel Committee has developed sound methods for measuring and managing risks, if applied, the banks will protect themselves from shocks, and what happened from the amendment of this agreement was for the purpose of making the banking sector more solid in the face of crises. The researchers recommended to support and development of Basel applications in the banking industry, as it is the most effective option and a critical necessity for banks to continue their activities in a proper way

Keywords: risk, banking risk, risk management, commercial banks, Basel Committee, credit risk, market risk, operational risk.

المقدمة:

يعد موضوع إدارة المخاطر من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية والمصرفية، نظراً للأزمات التي شهدها القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص والتي أدت الى افلاس وانحسار العديد منها. الى جانب التطورات الحاصلة في العولمة المالية وما أحدثته من تشابك في علاقات المؤسسات المالية والمصرفية وانتقال رؤوس الأموال واستحداث أدوات مالية تحمل مخاطر عالية وتنامي سوق الائتمان المصرفي أدى الى زيادة المخاطر وعلى وجه الخصوص المخاطر المصرفية لما يتميز به هذا القطاع من تعقيد وغموض في العمليات وعدم تماثل للمعلومات لذا دأبت السلطات النقدية والإشرافية وعلى رأسهم لجنة بازل Basel Committee بالاهتمام بموضوع إدارة المخاطر ووضعت نصب أعينهم ظاهرة تزايد المخاطر المصرفية من أجل صياغة ورسم الاستراتيجيات الخاصة بهذه الظاهرة والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر لغرض التقليل من الآثار السلبية للمخاطر المصرفية من خلال تحديد مراقبة وقياس تلك المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.

منهجية الدراسة The methodology

1 مشكلة الدراسة The Problem of Study

كشف الأزمات المالية التي عصبت بالاقتصاد العالمي وخاصة الأزمة المالية عام 2007 – 2008 الى وجود قصور شديد في إدارة المخاطر المالية والمخاطر المصرفية على وجه الخصوص , حتى في الشركات المتطورة الأمر الذي أدى الى انهيار كبريات المصارف العالمية مثل مصرف الاستثمار الأمريكي Lehman Brother , ومن هنا تمحورت مشكلة الدراسة.

2- 2 أهمية االدراسة The Importance of Study

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي تؤديه الإدارة الجيدة للمخاطر في حماية المصارف من المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي فضلاً عن أهمية استجابة المصارف للمعايير التي وضعتها السلطات الإشرافية لإدارة المخاطر وأهميتها.

3 أهداف الدراسة: The Aims of Study

التعرف على أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف.

التعرف على الطرق التي يتم من خلالها إدارة المخاطر المصرفية حسب ما جاءت به مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي.

التعرف على التعديلات الحاصلة في مقررات لجنة بازل .

منهج البحث

ومن أجل الإحاطة بموضوع البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض ووصف موضوع البحث وهو إدارة المخاطر المصرفية من حيث المفهوم وطرق إدارة المخاطر حسب ما جاءت به لجنة بازل للرقابة والإشراف.

الاطار النظري والدراسات السابقة Theoretical framework and previous studies

1-3 الدراسات السابقة Previous studies

دراسة xiaofang ma,2004(the new basle capital accord and risk management of chinese state-owned commercial bank),

هدفت الدراسة الموسومة "اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وادارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية " إلى تقديم مجموعة من المقترحات للمصارف التجارية الصينية ,ومنها الالتزام بمعدل كفاية رأس المال حسب ما محدد من قبل اتفاقية بازلIII وتحسين جودة الأصول ؛وبناء نظام لإدارة المخاطر والتحول من إدارة مخاطر الائتمان إلى إجمالي إدارة المخاطر. وخلصت الدراسة الى امكانية نجاح المصارف التجارية الصينية في تنفيذ الإطار الجديد المعدل بازلII من خلال وضع استراتيجية خاصة بالمصارف الوطنية تنسجم مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت منفتحة دوليا.

دراسة Bojidar Bojinov,2016,(risk management in the banking – basic principles and approaches)

وضح الباحث في هذه الدراسة جوهر وطبيعة المخاطر افي القطاع المصرفي وناقش الجوانب الرئيسية للإدارة الفعالة للمخاطر في البنوك التجارية مستنداً على ما اقرته لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي وتوصل الى ان التعديلات التي تمت على بازل II, I كانت متناسبة مع التطورات على الساحة المالية العالمية.

دراسة François Laurens,2012(,basel iii and prudent risk management in banking: continuing the cycle of fixing past crises)

هدفت الدراسة الموسومة "بازل III وإدارة المخاطر الحذرة في البنوك: استمرار دورة إصلاح الأزمات السابقة "الى التعرف على فاعلية التعديلات المدرجة في مقررات بازل III في حماية المصارف من الصدمات وتوصل الباحث الى ان مراجعة إصلاحات بازل III المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال واستقرار البنوك غير المرجح أن تمنع فشل المصارف مما يؤدي إلى ألازمات نظامية.

3 – 2 الاطار النظري Theoretical framework

3- 2- 1 مفهوم إدارة المخاطر The concept of risk management

تواجه المصارف أنواعاً متعددة من المخاطر منها ما هو داخلي ينشأ عن عمل المصرف ومعاملاته, حيث يسهم في حدوثها عدة اطراف منها ما يتسبب بها فشل المقترضون عن سداد ما بذمتهم وتسمى المخاطر الائتمانية Credit Risk ، او ما يتسبب بها المودعين عند طلب اموالهم بمعدلات سريعة قد تعرض المصرف لمخاطر السيولةLiquidity risk الأمر الذي يدُخل المصرف في أزمة في حال نفاذ أمواله تضطره الى بيع أصوله بأقل من قيمتها . ومنها ما يتسبب بنشؤها حدزث تغييرات في أسعار السوق كتغيرات أسعار الفائدة Interest rates وأسعار الأسهم stock prices وأسعار الصرفexchange rates التي ينتج عنها فقدان أصول المصرف لقيمتها. كذلك المخاطر الاستراتيجية نتيجة الاستراتيجية المصاغة بشكل غير صحيح أو الأخطاء في تنفيذها والتي تؤثر سلبًا على الوضع المالي للمصرف. والى جانب هذه المخاطر تواجه المصارف مخاطر خارجية لا تعتمد على عمل المصرف وانما تأتي من خارجه مثل مخاطر البلد المرتبطة بالتطور غير الملائم للوضع الاقتصادي والسياسي في الدولة او المخاطر القانونية المرتبطة بتعديل التشريعات والمخاطر المرتبطة بالدورات الاقتصادية للاقتصاد والتطور غير الملائم لوضع السوق الناتج عن انتقال الاقتصاد إلى دورة تنمية سلبية (Bojidar:2016:p5). أما لجنة بازل فقد حددت ضمن بازل (II) ثلاث أنواع من المخاطر وهي كلاً من مخاطر الائتمان Credit risk ومخاطر السوق market risk ومخاطر التشغيلoperational risk والتي تم اعتمادها في الدراسة الحالية .

تعرف المخاطر بشكل عام بأنها حالة من عدم اليقين تؤدي الى تغير في اتجاهات الأرباح والخسائر (JOEL: 2012 P14) تؤدي الى الابتعاد عن أهداف المنظمة من خلال انحراف العائد عما هو متوقع (Antonio & Barbara : 2013 : P15) ويتضمن هذا الحصول على عائد أقل أو عدم الحصول على عائد (Robert : 2014 : 139) . في المصارف تساهم وظيفة إدارة المخاطر في إدارة المخاطر التي تواجهها المصارف من خلال القياس المستمر لموجوداتها والتعرضات الأخرى للمصارف بعد إجراء تحديد لكامل المخاطر ومن ثم الرقابة الفعالة لها واتخاذ التدابير الكفيلة لتقليل احتمالية الخسارة.

تعرف إدارة المخاطر Risk Management بأنها العملية التي يتم من خلالها تحديد وتقييم التعرض للخسائر التي تواجهها الشركات وتبني أفضل التقنيات والاستراتيجيات الممكنة للتعامل معها (Rejda : 2011 :

(P30 اما إدارة المخاطر المصرفية فتعرف بأنها "التطوير المنطقي والتنفيذ لخطة للتعامل مع الخسائر المحتملة". في حين عرفها (Buttimer and ott : 2008 : P.14) بأنها العلمية التي تنفذها المصارف للسيطرة على الخسائر المالية وانكشافاتها. (Turgut:2018:p1) .ترتبط المخاطر المصرفية بآثار سلبية محتملة ليس فقط على المصرف ومساهميه ، ولكن أيضًا على جميع عملائه من خلال الاقتراض منهم نقدًا. غالبًا ما يُنظر إلى المخاطر المصرفية من حيث أصلها (مخاطر سعر فائدة او سعر الصرف او مخاطر سوء العمليات) او من حيث النتائج التي نحدثها والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية للمصرف (انخفاض الربحية ، والخسارة ، النفقات الإضافية ، إلخ.)

لم تعد إدارة المخاطر(RM) نشاط مصرفي يتعلق بجودة القروض فقط بل تطورت وأصبحت مجموعة معقدة من الأدوات والإجراءات في بيئة مالية تتسم بالحداثة بحيث أصبح بقاء المنظمة يعتمد على قدرتها على توقع التغير والاستعداد له بدلاً من انتظار التغيير والتعامل معه (Shahsy Zan & Sardar : 2019 : P10) ونظراً لكون المخاطر مترابطة بالشكل الذي تولد فيه الأحداث في أحداها تداعيات واختراقات لمجموعة أخرى من المخاطر، لذلك، أصبحت الحاجة ملحة لفهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتأكد من مواجهتها والتحكم بها بشكل فعال أو إدارتها بشكل صحيح فضلاً عن ضرورة التعامل مع المخاطر بوعي ومعرفة كاملة وهدف واضح بحيث يمكن قياسها والتخفيف من حدتها لحماية المصرف من التعرض لخسائر غير مقبولة تؤدي الى فشله أو تلحق أضراراً بمركزه التنافسي. أن ضمان عمل المصرف في بيئة سليمة تتسم بانخفاض عدم اليقيني والخسائر المحتملة يتطلب من المديرين اتخاذ تدابير موثوقة لإدارة المخاطر لتوجيه رأس المال نحو تلك الأنشطة التي تحقق أفضل النسب بين المخاطر والعائد، وبهذا فإن الإدارة بحاجة الى تقدير لحجم الخسائر المحتملة للبقاء ضمن الحدود الموضوعة من خلال اعتبارات داخلية دقيقة .

3- 2- 2 مراحل إدارة المخاطر The stages of risk management

3, 2. 2-1 تحديد المخاطر Risk Identification

في هذه المرحلة يجب تحديد جميع مجالات التشغيل حيث لا يقتصر تحديد المخاطر على الأنشطة الأساسية بل يجب أن يتضمن الأنشطة الأساسية وغير الأساسية للكيان فضلاً عن الأنشطة الداخلية والخارجية على سبيل المثال إدارة الموارد البشرية كنشاط داخلي أو العلاقات الخارجية مع الكيانات العامة كنشاط خارجي .(Robert : 2014 : P145)

تفيد الإشارة الى أن بعض المخاطر تحصل للمرة الأولى ولم يسبق للمصرف التعامل معها في الماضي بالشكل الذي يصعب فيه الاعتماد على التجربة السابقة وهو ما يجعل من عملية تحديد المخاطر تواجه بعض الصعوبات التي تتطلب إدارة مخاطر تضم عناصر ذو خبرة جيدة في هذا المجال.

3-2- 2-2 قياس المخاطر Risk measurement

تؤدي عملية تحديد المخاطر الى معرفة أن هناك بعض المخاطر تظهر في بعض الأقسام بينما لا تظهر في أقسام أخرى في المنظمة أو أنها تزيد أو تنقص في أقسام أخرى مما يقود الى إجراء قياس لتلك المخاطر والنظر الى كل نوع حسب إبعاده الثلاثة (حجمه، مدته، احتمالية حدوثه) تفيد عملية قياس المخاطر في التأكد من مدى الخسارة التي تنشى في حالة حدوث الخطر (Haron et al : 2012 : P32) وأن القياس في الوقت المناسب للمخاطر يكتسب أهمية كبيرة في اتخاذ التدابير اللازمة في وقتها المناسب. طرق القياس الأكثر شيوعًا هي طريقة المعامل ، تحليل العوامل ، تحليل الانحدار ، تحليل الكتلة ، طرق التمييز ، طرق الاختلالات ، مدة المرونة وتحليلها ، طرق قياس التقلب والحساسية المعينة بالأحرف اليونانية (مثل دلتا ، جاما) ، نماذج تسجيل النقاط ،

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ونماذج لتقييم المخاطر على أساس مفهوم القيمة المعرضة للخطر (VAR) والعديد من الأساليب الإحصائية والاقتصاد القياسي والسيناريوهات الأخرى(Bojidar :2016:11)

3- 2- 2-3 مراقبة المخاطر Risk monitoring

ويتم في هذه الخطوة الرصد المستمر وإعادة تقييم مستمرة لضمان ملائمة جميع التدابير ضمن إطار إدارة المخاطر في جميع الأوقات. ويتم هذا من خلال المراجعة المنتظمة للعمليات المعرضة للمخاطر لتنفيذ التدابير المحددة في حالة إدراك خطر أو عدة مخاطر بأن حدوثها أصبح وشيكاً أو قد تتحقق بشكل جزئي.

3-2-2- 4 التحكم المخاطر risk control

ويقصد بها اتخاذ التدابير المناسبة لتقليل احتمالية حدوث الخطر ويتم أما بتجنب تلك المخاطر من خلال تجنب الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر والاكتفاء بالاستثمارات الأقل خطورة مع مراعاة أن لا تكون تكاليف هذا الإجراء أكبر من تكاليف حدوث الخطر، وعاداً ما يلجأ المصرف الى هذا الإجراء عندما تكون الوقاية من المخاطر أمراً مستحيلاً، أما الإجراء الآخر للتعامل مع المخاطر فيتم من خلال تحويل المخاطر عن طريق الاستعانة بمؤسسات خارجية مثل شركات التأمين أو مصارف أخرى أو يقوم المصرف بإجراء ثالث وهو قبول المخاطر وتحملها مع الأخذ بنظر الاعتبار مستوى المخاطر واحتمالية حدوثها وشدتها وعاداً ما تبذل المصارف جهوداً اكبر في هذا الإجراء (Kwadwo : 2020 : P40). والشكل رقم (1) يبين مراحل عملية إدارة المخاطر.

شكل (1) مراحل عملية إدارة المخاطر

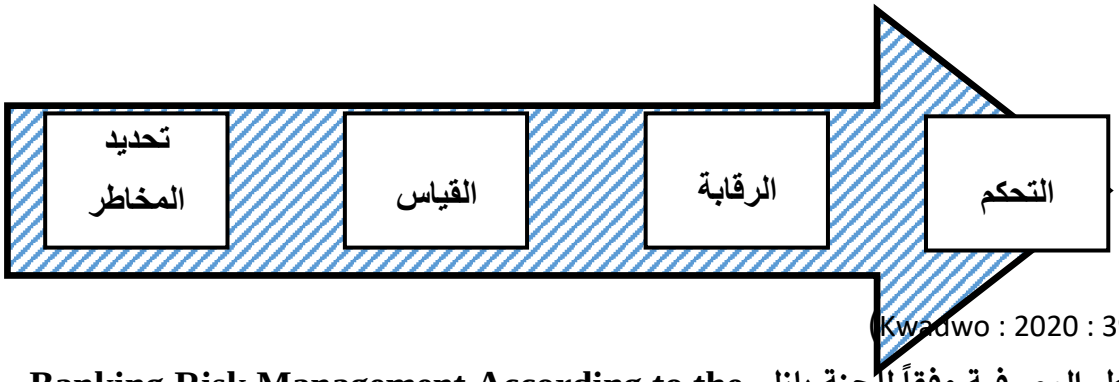

المصدر : (Kwadwo : 2020 : 39)

3-2-3 إدارة المخاطر المصرفية وفقاً للجنة بازل Banking Risk Management According to the Basel Committee

احتل موضوع إدارة المخاطر المصرفية حيزاً كبيراً من نشاط لجنة بازلBCBS منذ تأسيسها عام 1974 سيما بعد تفاقم أزمة الدين الخارجي للدول النامية وارتفاع حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية وتعثر العديد من البنوك، ونعكس اهتمام اللجنة بموضوع المخاطر المصرفية بصدور اتفاقيات بازل (I, II, III اذ اهتمت كل اتفاقية بجملة من القضايا فنلاحظ ان اتفاقية بازل I ركزت في تقريرها الصادر سنة 1988 على المخاطر الائتمانية وكيفية حساب الحدود الدنيا لرأس المال اللازم لتغطية هذا النوع من المخاطر فقط , وتم حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لهذه الاتفاقية كما يلي :

رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}}{} \geq 8\%$$

وتتضمن الشريحة الأولى والتي تسمى رأس المال الأساسي Core Capital كراس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح غير الموزعة أما الشريحة الثانية والتي تسمى رأس المال المساند Supplementary capital فتتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة. وفي عام 1995 أجري تعديل على اتفاقية بازل I وذلك بتغيير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية المخاطر السوقية (أسعار الفائدة، أسعار الصرف واسعار الأسهم واسعار السلع) من خلال إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تمثلت في قروض مساندة لأجل سنتين وبذلك أصبح

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الثانية + الثالثة)}}{\text{الأصول المرجعة باوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 12,5} \geq 8\%$$

ونظراً للتطورات والمستجدات في السوق المصرفية العالمية قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفاقية 1988 حيث تضمنت أدخال تعديل اخر على أسلوب قياس مخاطر الائتمان واستحداث إسلوب جديد للتعامل مع مخاطر التشغيل التي تم إدخالها ضمن بازل II عام 2004 الى جانب مخاطر للسوق ومخاطر الائتمان كما تضمنت تقديم إسلوب لمعالجة عملية التوريق كأحد أساليب إدارة المخاطر. حيث تقع هذه التعديلات ضمن الدعامة الأولى للاتفاقية والخاصة بمتطلبات كفاية رأس المال. أما الدعامة الثانية التي تضمنتها الاتفاقية فهي خاصة بالمراجعة الإشراقية والتي ركزت على ضرورة أن تقوم المصارف بعملية تقييّم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها واستراتيجية للمحافظة على مستويات راس المال. أما الدعامة الثالثة التي تضمنتها اتفاقية II فهي خاصة بانضباط السوق حيث هدفت هذه الدعامة الى توفير متطبات الأفصاح بالشكل الذي يسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال المصارف الأمر الذي يمكن المصارف والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار. فضلاً عن تجنب أنحراف السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها للتعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه المصارف. وبهذا فقد أصبحت معادلة حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الثلاثة (الائتمان ، السوق ، التشغل) كما يلي :

$$\text{معدل كافية رأس المالي} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)}} \geq 8\%$$

لقد كشفت الأزمة المالية عام 2008 عن تعاملات غير آمنة للمصارف مما دفع لجنة بازل عام 2010 لوضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية تمخضت في اتفاقية بازل III وذلك لجعل المصارف قادرة بشكل أفضل على مواجهة الأزمات وتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

ألزمت اتفاقية بازل III المصارف بالاحتفاظ بما يعادل (4.5%) من الموجودات ذات المخاطر كرأس مال ممتاز، كذلك تكوين احتياطي جديد من الاسهم العادية يعادل (2.5%) من الموجودات، كما ألزمت اللجنة احتفاظ المصارف باحتياطي يتراوح بين (الصفر – 2.5%) من حقوق المساهمين لمواجهة للآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لضمان عدم تأثر دورة المصرف في منح الائتمان والاستثمار مع ضمان نسب محددة من السيولة لتلبية التزاماته اتجاه العملاء. ولعل من أكثر الأمور أهمية في الاتفاقية الثالثة هو رفع متطلبات كفاية رأس المال من (8%) الى (10.5%) مع التركيز على جودة راس المال إذ أنها تتطلب قدر أكبر من حقوق المساهمين في إجمالي رأس المال. كما ألغت الاتفاقية الشريحة الثالثة (القروض المساندة لأجل سنتين) في معدل كفاية رأس المال. وبهذا اصبح معدل كافية رأس المال حسب بازل III كما يلي :

$$\text{معدل كافية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الاولى + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 10{,}5\%$$

3-2-3 - 1إدارة مخاطر الائتمان Credit Risk management

يعد الائتمان النشاط الأساسي لتوليد الدخل في المصارف الأمر الذي يدفع بإدارات تلك المصارف الى تحمل مخاطر ه وقبولها، لذا تظل إدارة مخاطر الائتمان أمر بالغ الأهمية من أجل بقاء المصارف ونموها وإلا فإنها تؤدي الى تعرضها الى ضائقة مالية قد تنتهي الى انهيارها.

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال فشل العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد وضمن الشروط المتفق عليها (Suresh and Paul : 2018 : P250) وبالتالي فهي تعني أن المدفوعات قد تتأخر أو قد لا تتم على الأطلاق مما يؤدي الى مشاكل في التدفق النقدي ويؤثر على سيولة المصرف. تنشأ مخاطر الائتمان من عوامل خارجية وأخرى داخلية (جوهرية) حيث تشمل العوامل الخارجية حالة الاقتصاد كالتضخم والقيود المفروضة على التجارة والعقوبات الاقتصادية والسياسات الحكومية، أما العوامل الجوهرية فتشمل أوجه القصور في سياسات القروض وإدارتها ونقص في حدود التركز الائتماني وحدود الأقراض الغير محدد أو قصور من قبل موظفي إدارة المخاطر في تقييم المخاطر وغياب آلية المراقبة والمراجعة بعد صرف القرض . (JOEL : 2012 :P41)

ساهمت التطورات المالية بظهور أدوات جديدة لإدارة مخاطر الائتمان وتعد ادارة محفظة القروض من أحدث مجالات إدارة مخاطر الائتمان اذ توفر مقاييس لتنويع مخاطر الائتمان وتتعامل مع التحسين الأمثل لملف المخاطر والعائد من خلال تغيير هيكل المحفظة مشتقات الائتمان كذلك ظهور سوق تداول القروض ، حيث تصبح القروض التي عادة ما تكون غير سائلة قادرة على المتاجرة في سوق منظم. الى جانب الاستخدام المتزايد للتوريق للتخلص من المخاطر في السوق بدلاً من الموازنة التقليدية بين تكلفة التمويل في الميزانية العمومية مقابل تكلفة الاموال في السوق(Joel :2002:p34) .بشكل عام تتضمن عملية إدارة مخاطر الائتمان أتباع ثلاث مبادئ من قبل المصرف قبل القيام بمنح الائتمان تتمثل بما يلي :

الاختيار Selection

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

حيث يتحتم على المصارف أن تختار بدقة أولئك الذين سيتم منحهم الائتمان. تبدأ هذه المرحلة بأول ممارسة وهي (Know your customer key) (أعرف عميلك) وتعتبر الأساس لخطوات نجاح عملية إدارة مخاطر الائتمان وتتم من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تخص العميل عن طريق الاجتماع وجهاً لوجه بين العميل وبين الشخص الذي يرشحه المصرف والذي يجب أن يتمتع بمعرفة واسعة وقدرة على تفسير الإشارات اللفظية ومشاهدة الاشارات غير اللفظية حيث يكون الانطباع الأول مهم جداً لبناء علاقات مع العملاء. كما يتم الحصول على معلومات عن العميل من خلال الوسط الذي يعمل فيه العميل للتعرف على سمعته ويقع هذا ضمن المخاطر المالية وغير المالية إذ أن المخاطر ليست متأصلة في البيانات المالية فقط لطالب القرض وإنما في الأمور غير المالية أيضاً. وتقع هذه المهمة على عاتق وحدة الاستعلام المصرفي الموجودة في المصرف والتي يمكن من خلالها تحديد وتصنيف وترتيب أوليات جميع المخاطر الكامنة في عمل العميل في وقت التحليل. تفيد الإشارة بأنه من الضروري متابعة العميل قبل وبعد صرف القرض, فضمن بيئة اليوم التنافسية يتوجب مراقبة ملف مخاطر العملاء بشكل مستمر والبحث كذلك عن فرص لتطوير وتوسيع علاقات المصرف مع العملاء من أجل الحصول على ميزة تنافسية، ذلك لأنه توجد حالات يتم فيها سداد القرض في الوقت المحدد إلا أنه هناك حالات أخرى تمنع التسديد تؤدي الى مخاطر جسيمة كتوقف نشاط المقترض أو تراجع مركزه المالي لذلك ينبغي إجراء عمليات تدقيق وتقييم دورية للتأكد من أن العميل سيحقق ربحاً للمصرف او خسارة كذلك لضمان الاستخدام السليم للأموال وأن العميل ملتزم بشروط وأحكام المشاريع لتجنب التأخير الزمني والتعرض للعقوبات، كذلك لتحديد التأثير المحتمل في البيئة الخارجية على أداء الشركات للتعرف على إشارات الإنذار المبكر والتدخل في الوقت المناسب لإجراء التصحيحيات. (Suresh & Paul : 2018 : P81)

التحديد selection

حيث يتم تحديد المبالغ القصوى التي يتم أقراضها لأفراد أو لمجموعات محددة كما يجب تصنيف القروض حسب الحجم ووضع قيود على نسبة القروض الكبيرة الى إجمالي الإقراض، كما يتعيين على المصرف مراعاة الأصول ذات المخاطر القصوى لإجمالي الأصول والاحتفاظ بحد أدنى من الأصول التي تكون مخاطرها الأئتمانية ضئيلة كالنقد والأوراق المالية الحكومية.

التنويع Diversification

حيث يتوجب على البنوك تنويع محافظ قروضها بحيث يتم توزيعها على أنواع مختلفة من المقترضين والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة لتجنب التركيز المفرط لمخاطر الائتمان : (Felix : 2020 . P161)

اما لجنة بازل II فقد حددت مدخلين لإدارة مخاطر الائتمان

المدخل المعياري Standard Entry

يتم من خلال هذا المدخل إعطاء وزن للمخاطر وفقاً لمراكز التعرض للمخاطر (حكومات، شركات، مصارف) وحسب درجة التصنيف المحددة من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية لهذا المركز حيث يحسب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان حسب هذا المدخل وفق الصيغة التالية :

$$\sum^{n} RWI \times Ai = RWA$$

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

حيث : $RWA \times 0.08 = RC$

RWI = وزن الخطر للأصل i حيث Ai = الأصول i (i = 1, 2, ... n)

RWA = الأصول المرجحة بالمخاطر

RC = رأس المال للقانوني (الشرائح الثلاث)

مدخل التصنيف الداخلي Entrance to the internal classification

وحسب هذا المدخل يقوم المصرف بتقدير أهمية الأقراض لكل عميل والتعرف على ملاءته المالية وذلك لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي على أساسها سيتم تحديد الحد الأدنى لرأس

3-2-3 – 2 ادارة المخاطر التشغيلية operational risk management

تتضمن هذه المخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تتكبدها المصارف بسبب الفشل أو القصور في العمليات الداخلية والأنظمة والأفراد كإهمال الموظفين أو المعلومات الإدارية غير الكافية أو سوء المعالجات للمواقف أو تحدث بسبب عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها من قبل المصرف مثل الهجمات الإرهابية والكوارث الطبيعية أو الإجراءات التنافسية. وفي كلتا الحالتين فإنها تؤدي الى آثار عكسية على الأداء المالي وعلى رأس مال المصرف. تبذل المصارف جهوداً كبيراً من أجل تقليل المخاطر التشغيلية من خلال بناء قدارت الموظفين وذلك بزجهم في برامج التدريب والتطوير أو من خلال بناء قدرات الأنظمة وذلك بالاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة أو تحسين خطط الطوارئ. (Giuliana & paola : 2017 : 9) . عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية. واوصت اللجنة بأهمية إدارة هذه المخاطر وضرورة أن يكون هناك رأس مال لتغطيتها جنباً الى جنب مع مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ضمن التعديل الثاني في بازل II وحددت اللجنة ثلاث أساليب لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال احتساب رأس المال اللازم لتغطيتها كما يلي :

مدخل المؤشر الأساسي Basic index entry

حيث يتم تحديد رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل من خلال نسب مئوية من إجمالي الدخل خلال الثلاث سنوات السابقة يطلق عليها بـ (a) وحددتها اللجنة بـ (15%) ويتم احتساب رأس المال التشغيلي وفق هذا المدخل من خلال المعادلة التالية :

$$K_{BIA} = \left[\sum \left(GI_{1...n} \times a\right)\right] / n$$

حيث : K_{BIA} = متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل.

$GI_{1...n}$ = متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة وهو عبارة عن صافي الإيراد من الفوائد مضافاً إليه صافي الإيراد من غير الفوائد مستبعداً منه أي أرباح أو خسائر من الأوراق المالية أو أية أرباح غير

عادية وفي حال كان الدخل في أحدى السنوات الثلاث سلباً أي خسارة فإنها تستثنى وتقتصر على السنوات التي يكون فيها الدخل موجباً وإذ لم يتحقق هنا يترك للمصرف تقديره.

N = عدد السنوات 4

المدخل المعياري The standardized Entry

أساس هذا المدخل تقسيم أنشطة المصرف الى ثمانية خطوط عمل Business Lines كما في الجدول (1) حيث يتم حساب متطلبات رأس المال وفقاً لهذا المدخل من خلال متوسط إجمالي دخل ثلاث سنوات سابقة لكل خط عمل وضربه في معامل بيتا وكما في المعادلة أدناه :

$$K_{YSA} = \sum (G_{1-8} \times \beta_{1-8})$$

حيث : K_{TSA} = متطلبات رأس المال

G_{1-8} = متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات

β_{1-8} = نسبة مئوية ثابت حسب كل خط عمل

جدول (1) نسب معاملات β

خطوط الأعمال	معامل β %
تمويل الشركات β_4	18
التجارة والمبيعات β_2	18
أعمال التجزئة المصرفية β_3	12
المواد والتسويات β_5	18
خدمات الوكالة β_5	15
إدارة الأصول β_5	12
أعمال السمسرة بالتجزئة β_8	12

المصدر : (BCBS : 2006 : P147)

تفيد الإشارة أنه في إحدى السنوات الثلاث قد يكون إجمالي الدخل سالب لبعض وحدات العمل وبالتالي ستكون متطلبات رأس المال سالبة أيضاً إلا أن هذه المشكلة تزول عند إضافته الى متطلبات رأس المال خط عمل آخر والتي قد تكن موجبة أما إذا كانت محصلة دمج إجمالي الدخل سالب فإنه يستبعد احتساب هذه النسبة من الاحتساب.

المدخل القياسي المتقدم Advanced Measurement Entry (AME)

ويُعد هذا المدخل أكثر تقدماً من المدخلين السابقين ويناسب البنوك الكبيرة التي تمتلك شركات تابعة (مجموعة مصرفية) ويكون عملها يتصف بالتطور والتعقيد حيث يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل كما يلي :

تقسيم خطوط عمل المصرف الى ثمانية خطوط كما هو الحال في الإسلوب المعياري.

تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر من قبل السلطة الرقابية لكل خط عمل وتتمثل هذه المؤشرات بإجمالي الدخل، إجمالي المكافئات، إجمالي الأصول، عدد العمليات، عدد العاملين، عدد الحسابات، قيمة العمليات، القيمة الدفترية للأصول المالية. (BCBS : 2006)

تجميع البيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية Loss Events كالاحتياطي الداخلي، ممارسات العمالة، الاحتيال الخارجي، آمن أماكن العمل.

يتم احتساب احتمال خسائر الحدث والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث Loss Given Event من خلال العودة للبيانات التاريخية المتوفرة في المصرف.

تحديد الخسائر المتوقعة EL من حاصل ضرب LGE , PE , EI وكما يلي :

$$EL_{ij} = PE_{ij} \times LGE_{ij} \times EI_{ij}$$

حيث i : خط العمل، j : الحدث المسبب للخطر.

ثم يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط على حدة بضرب الخسائر المتوقعة EI في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية.

وفي الخطوة الأخيرة ومن خلال إجمالي متطلبات رأس المال KAMA لكافة خطوط الأعمال سيتم أحتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل كما في المعادلة :

$$K_{AMA} = \sum EL_{ij} = 1-8,\ j = 1.....7$$

3-2-3 - 3ادارة مخاطر السوق Market risk management

ترتبط هذه المخاطر بالتغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للموجودات إذ تنشأ في المصارف من مصادر متعددة من بينها التغير في أسعار الفائدة أو أسعار الاسهم وسعر الصرف الأجنبي ومحافظ الأوراق المالية، والتي تؤدي الى تدهور أرباح المصرف فعلى سبيل المثال ترفع مخاطر أسعار الفائدة مع انخفاض القيمة السوقية لموجودات المصرف كالقروض أو الأوراق المالية بسبب الزيادة في أسعار الفائدة وبالعكس أما مخاطر أسعار الصرف فإنها تنشأ بسبب التحول غير المنظم في سعر الصرف الأجنبي والذي يؤدي الى تأثيرات سلبية على التزامات المصرف، تعمل عدة عوامل في التأثير على سعر الصرف وتكون خارج إرادة المصرف منها الاستقرار السياسي والتضخم أو الدين العام أو الحجز في الحساب الجاري والمضاربة والتي قد تسبب خسائر كبيرة تلحق بالمصارف بسبب تدهور أسعار موجوداتها أو مطلوباتها بالعملة الأجنبية كذلك الأضرار التي ستصيب الاستثمارات الخارجية فضلاً عن عدم قدرة المصرف على مواجهة منافسيه الأجانب. وعاداً ما تقوم المصارف ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر بالتعامل بالمشتقات بالخيارات والعقود الآجلة (Qiaudi : 2017 : P21). أما بالنسبة لمخاطر أسعار الأسهم فهي المخاطر الناشئة عن تحركات معاكسة في القيمة السوقية للمحافظة ذات الصلة بالأسهم والتي

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

تسبب خسائر في رأس المال أو الأرباح. (Shtiaq : 2015 : 21) ويتم إدارة المخاطر السوق وفقاً للجنة بازل (II) كما يلي :

الطريقة المعيارية Standard method

وتتم من خلال تحديد طريقة لكل نوع من هذه المخاطر حيث يتم حساب المخاطر المتعلقة بالمعدلات الفائدة وأخرى لأسعار الأسهم وكذلك لأسعار الصرف والسلع.

طريقة النماذج الداخلية internal modeling method

عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدم من قبل المصارف بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يومياً وفي ظل الظروف العادية للسوق وتعتمد على قاعدة بيانات لأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السلع التي يتم المتاجرة بها من قبل المصرف.

أن اختيار أي من هذين المنهجين يكون من قبل البنك المركزي باعتباره الجهة الإشرافية وذلك بالاعتماد على مراجعة وفهم نظم وعمليات إدارة المخاطر التي تتبعها المصارف وقد يشجع المراقبون المصارف على استخدام المنهجين معاً ذلك لأن الهدف من هذه المناهج هو هو إدخال نظام حوافز فعال لإدارة أفضل للمخاطر وذلك بطلب رأس مال أقل في حالة اختيار منهج التقييم الداخلي ورأس مال أعلى في حالة الأخذ بالمنهج الموحد. والشكل (2) يبن انواع المخاطر المصرفية حسب تصنيف لجنة بازل .

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد العاشر – العدد الأول – البحث الخامس (ص: 91 - 106)
15 – تموز – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

شكل (2) انواع المخاطر المصرفية حسب لجنة بازل

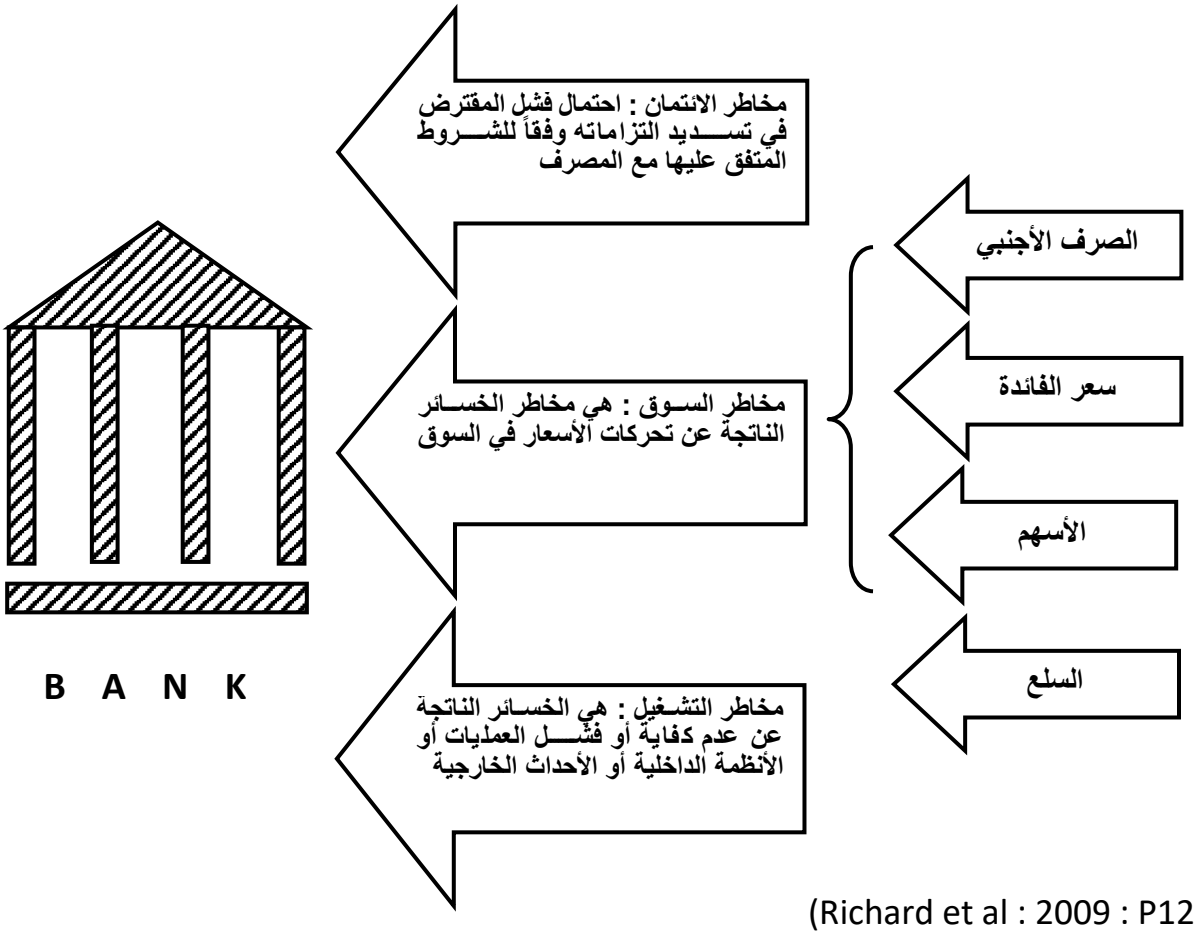

المصدر : (Richard et al : 2009 : P12)

الاستنتاجات:

تؤدي الإدارة السيئة للمخاطر المصرفية الى عرقلة عمل المصارف وقد يصل الأمر الى تعرضها للإعسار والإفلاس كما حدث في مصرف الاستثمار الأمريكي ليمان براذر خلال الأزمة المالية عام 2008.

توفر اتفاقية بازل II طرق سليمة لقياس وإدارة المخاطر بأنواعها الثلاثة الائتمانية والسوقية والتشغيلية) وفي حال تطبيقها من قبل المصارف فإنها ستقي نفسها من التعرض للخسائر.

أثبت اتفاقية بازل III وجود قصور في الاتفاقية الأولى عام 1988 كذلك الاتفاقية الثانية بدليل حدوث أزمات مالية خلال هذه الفترات ولم تستطيع المصارف أنقاض نفسها منها. لذلك جاءت اتفاقية III لتعزيز صلابة القطاع المصرفي وتحصينه ضد الأزمات المالية.

التوصيات:

1- يوصي الباحثان إيلاء المزيد من الاهتمام لموضوع إدارة المخاطر المصرفية بكافة أنواعها الائتمانية والسوقية والتشغيلية من قبل المصارف لكي تتمكن من الارتقاء بأدائها ونتائج أعمالها.

2- إنشاء وحدة مختصة بإدارة المخاطر في كل مصرف تعمل وفقاً للمعايير الدولية وقادرة على تحديد وقياس ورقابة بكافة أنواع المخاطر المصرفية.

3- تفعيل دور مجلس الإدارة في كل مصرف في وضع استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر بضمنها تحديد الحد المرغوب فيه من المخاطر التي يعمل في ظلها المصرف.

4- ضرورة رفع التقارير الصادرة عن وحدة إدارة المخاطر الى رئيس مجلس الإدارة مباشراً وليس الى المدير التنفيذي الذي قد يعمل في كثير من الأحيان لمصلحة المساهمين الذين لا يأبهون للمخاطر طالما تحقق عائد عالي.

5- إشراك مدير إدارة المخاطر في عضوية مجلس الإدارة لإعطاء صورة واضحة لأعضاء المجلس عن حقيقة حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

6- تعزيز دور الرقابة المصرفية للتأكد من امتثال المصارف لمعايير لجنة المتعلقة بطرق قياس وإدارة المخاطر والالتزام بمعدلات كفاية رأس المال فضلاً عن الإفصاح والشفافية لتفعيل انضباط السوق.

المراجع:

Antonio Borghes & Barbara Gaudenzi2013., Risk management, seringer-verlage Italia

Bojidar Bojinov,2016,RISK MANAGEMENT IN THE BANKING - BASIC PRINCIPLES AND APPROACHES, Article in SSRN Electronic Journal · January 2016

Buttimer, R. J., Clark, S. P., & Ott, S. H. (2008). Land development: Risk, return and risk management. The Journal of Real Estate Finance and Economics, 36(1), 81-102

Felix L. Lessambo, 2020, The U. S banking system Law, Regulations, and Risk management. Springer switzerL.

Giuliana Birindelli & Paola Ferretti, 2017, operational Risk management in Banks, Macmillan Publishers Ltd.

Haron O. Moti et al. (2012). The effectiveness of the Credit Management System on Loan Performance: Empirical Evidence from Micro Finance Sector in Kenya. International Journal of Business, Humanities & Technology Vol. 2 No. 6

JOEL B Essis, 2012, Risk management in Banking A John wileg and sons, Ltd, publication. Third Edition.

KWADWO BOATENG 2020. CREDIT RISK MANAGEMENT AND PROFITABILITY IN SELECT SAVINGS AND LOANS COMPANIES IN GHANA. Thesissubmitted to BANGALORE UNIVERSITY In partial fulfillment of the requirements For the award of the degree of DOCTOR OF PHILOSOPHY IN MANAGEMENT

Maura La Torre, 2020, Risk in Banking Developing a knowledge Risk Management Framework for cooperative Gredit Banks, springer, ISBN 978-3-030-544 87-3.

MUHAMMAD ISHTIAQ 2015, RISK MANAGEMENT IN BANKS: DETERMINATION OF PRACTICES AND RELATIONSHIP WITH PERFORMANCE, A thesis submitted to the University of Bedfordshire in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy

Olajide Solomon Fadun,2020 Impacts of Operational Risk Management on Financial Performance: A Case of Commercial Banks in Nigeria, / International Journal of inance & Banking Studies, Vol 9 No 1, 2020 ISSN: 2147-4486

Padmalatha Suresh and Justin Paul (2018). Management of Banking and Financial Services. Fourth Edition, Pearson India Education Services Pvt. Ltd., Noida, India

Qiandi chen, 2017, market Risk Management For financial institutions Based on GARCH Family models, Washington university.

Raad Mozib Lalon, Md. Bazlul Kabir,2017, Interest Rate Risk Management of Commercial Banks in Bangladesh Based on IS (Interest Sensitivity) GAP Analysis, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences Volume 5, Issue 1, February 2017, Pages: 15-23

Rejda, G. E. (2011). Principles of risk management and insurance. Pearson Education India

Richard. A, Christopher-D, Peter-W. 2009, Foundations of banking Risk, Published by John Wiley &Sons, Inc, Hoboken, New Jersey - Canada.

Shahsuzan Zakaria & Sandar M-N-Islam, 2019, Financial Risk mana GEmEnt in Banking, First published by Rutledge.

Tafri, Fauziah; Hamid, Zarinah; Meera, Ahamed; Omar, Mohd (2009). The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005. International Journal of Social, Management, Economics and Business Engineering. No. 6, pp. 268- 282.

Turgut Tursoy ,2018 , Risk management process in banking industry , Munich Personal RePEc Archive. Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/86427/ MPRA Paper No. 86427, posted UNSPECIFIED

Vincent Aebi , Gabriele Sabato , Markus Schmid 2012. Risk management, corporate governance, and bank performance in the financial crisis . Journal of Banking & Finance 36 (2012) 3213–3226